الأمن الاجتماعي ودور الرعاية الاجتماعية للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية

الباحثة: بسمة رفعت سبتي
Balismhamed @gmail 1978
أ.م: محمد حميد علوان
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات/ قسم علم الاجتماع

الملخص:-

تتناول الدراسة واقع الأمن الاجتماعي للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية في دور الدولة ببغداد. تنطلق المشكلة من أنّ غياب الأسرة أو تفككها يخلخل شبكات الدعم الأولى للطفل، ويعرّضه لاختلالات صحية ونفسية وتعليمية واقتصادية وقانونية، وأنّ البديل المؤسسي لا ينجح دائمًا في تعويض هذا الدور، تكمن اهمية البحث بكونها أهمية علمية بتغذية الأدبيات العربية/العراقية بنتائج ميدانية حديثة عن فئة شديدة الهشاشة، وأهمية تطبيقية لصانعي السياسات والوزارات المعنية (العمل، الصحة، التربية، العدل) لتطوير برامج حماية ورعاية أكثر فاعلية. أما أهداف الدراسة فتكمن في قياس مستوى الأمن الاجتماعي للأطفال فاقدي الرعاية عبر أبعاده: الصحي، الغذائي/البيئي، الاقتصادي، النفسي، والتعليمي/القانوني.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإطار نظري يستند إلى نظرية التفكك الاجتماعي

أُجري المسح داخل أربع دور دولة لرعاية الأطفال في محافظة بغداد، بعينة قوامها (٢٠٠) طفل/طفلة تتراوح أعمارهم بين ٨–١٨ سنة، وُزّع عليهم الاستبيان بطريقة الحصر الشامل داخل الدور المشمولة. روعيت الاعتبارات الأخلاقية (الموافقة المستنيرة، سرية البيانات، عدم الإيذاء)، ونُفّذت إجراءات جمع البيانات بالتنسيق مع إدارات الدور، ثم أُدخلت البيانات وحُلّلت إحصائيًا لاستخلاص المؤشرات والعلاقات محل الدراسة. وفق قانون كاي تربيع عن مستوى دلالة (٠,٠٥)

الكلمات المفتاحية: : الامن الاجتماعي – الأطفال–دور الرعاية الاجتماعية – الرعاية اللاحقة.

Social Security and the Role of Social Care for Children Deprived of Family Care

Researcher: Basma Refaat

Basma356r@gmail.com

D.r. Muhammad Hamid Alwan

University of Baghdad / College of Education for Girls / Department of Sociology

Abstract:-

This study examines the status of social security for children deprived of family care in state-run institutions (Dār al-Dawla) in Baghdad. The problem stems from the fact that family absence or breakdown disrupts children's primary support networks and exposes them to health, psychological, educational, economic, and legal vulnerabilities, while institutional alternatives do not always succeed in compensating for the family's role.The research significance is twofold: academically, it enriches Arab/Iraqi literature with recent field evidence on a highly vulnerable group; practically, it informs policymakers and relevant ministries (Labor, Health, Education, Justice) to develop more effective protection and care programs. The study aims to measure the level of social security for children deprived of family care across its dimensions: health; food/environmental; economic; psychological; and educational/legal.The study adopts a descriptive-analytical methodology within a theoretical framework grounded in Social Disorganization Theory. A survey was conducted in four state care homes in Baghdad with a census sample of 200 children (boys and girls) aged 8–18. Ethical safeguards were observed (informed consent,

Keywords: **social security; children; residential care homes; aftercare**

بسم الله الرحمن الرحيم

المحور الأول :

الإطار المفاهيمى والنظري للأمن الاجتماعي للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية

أولاً: مفهوم الأمن الاجتماعي

الأمن الاجتماعي هو أول الأساسيات التي تكفل حياة كريمة للأفراد والمجتمع حيث توفر للأفراد بيئة آمنة ومستقرة مما يهيئ اهم مستوي معيشي افضل ويعتبر هو الدعامة التي يستند إليها الاطفال فاقدي الرعاية الاجتماعية كونهم محرمين من اي شكل من أشكال الرعاية ولذلك تسعي المجتمعات إلى توفيره لهم .[١]

تعددت المفاهيم حول مصطلح الأمن الاجتماعي في ضوء ما يشهده المجتمع من تغيرات وتحولات على كافة المستويات إلى جانب وجود مخاطر كبيرة أثرت على حياة الفرد والمجتمع ومن أبرز تعريفات الأمن الاجتماعي ما يلى :- [٢]

يعرف الأمن الاجتماعي بأنه شكل من أشكال الطمأنينة والحماية والأمن للفرد والمجتمع معا وإذا كان الأمن يعني التحرر من الخوف والابتعاد عن التهديد فإن الاجتماعي يعبر عن كل ما يوجد من علاقات داخل المجتمع ومن هنا يتضح معني الأمن الاجتماعي بأنه واقع اجتماعي ينشر الاحساس بالامان والاستقرار وإذا كانت تلك المشاعر هي السائدة داخل المجتمع فإن المجتمع يتمتع بالامن الاجتماعي .[٣] كما يمثل الأمن الاجتماعي أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية وتحسين نوعية الحياة وتنمية الفرد وهو مسئولية تقع على عاتق كافة أعضاء المجتمع وينعكس أثره على الجانب التعليمي والثقافي والامني والاقتصادي والسياسي [٤]

ثانياً:مفهوم الأطفال فاقدوا الرعاية الأسرية

(١) 56. جمال حواسة، دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي: رؤية اجتماعية تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018، ص93.
(٢) حواسة جمال ، المرجع السابق، ص95.
(٣) إيمان عباس الخفاف، الملف التدريبي الشامل للطفل غير العادي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010، ص25.
(٤) فاطمة شحاتة احمد زايد: مركز الطفل في القانون الدولي العام، ط1، دار الخدمات الجامعية، القاهرة، 2004، ص25

يعرف الطفل الذي عجزت أسرته عن إشباع احتياجاته الأساسية والجسمية والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اجتماعي واقتصادي تعاني الأسرة في إطار ظروف اجتماعية دفعت الطفل فقدان الرعاية الأسرية دون اختيار حقيقي منه[١]

ويعرف الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية بأنهم من أسر تصدعت او تفككت يواجهون ضغوط نفسية وجسدية واجتماعية لم يستطيعوا التكيف معها فأصبحت دار الإيواء مصيرهم[٢]

ثالثا نظرية الدراسة :

تُعد نظرية التفكك الاجتماعي من النظريات السوسيولوجية البارزة التي تهدف إلى تفسير الظواهر والمشكلات الاجتماعية من خلال تحليل العلاقات الاجتماعية وضعفها أو انعدامها. ظهرت هذه النظرية في بدايات علم الاجتماع مع العالم إميل دوركايم، الذي أكد أن تراجع الروابط الاجتماعية يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، تُعرف بـ"الأنومي" أو الفراغ القيمي. لاحقًا، قام علماء مثل روبرت ميرتون بتطوير النظرية لتشمل تحليل تأثير غياب البُنى الاجتماعية المنظمة، مثل الأسرة، على الأفراد وسلوكهم. تُبرز النظرية أن ضعف التكامل الاجتماعي بين الأفراد يؤدي إلى زيادة احتمالية ظهور المشكلات الاجتماعية، خاصة بين الفئات الأكثر هشاشة.[٣]

وإسنادا على ذلك تُعد نظرية التفكك الاجتماعي التي تُسلط الضوء على تأثير غياب أو تراجع الأطر الاجتماعية، مثل الأسرة، في حياة الأفراد. وتُشير إلى أن الأسرة ليست فقط مصدراً للدعم المادي، بل هي أيضًا الوسيلة الأساسية لتحقيق الأمان النفسي والتوجيه السلوكي. عندما يحدث التفكك الأسري أو غياب الأسرة بشكل كامل، يصبح الأفراد، خاصة الأطفال، أكثر عرضة للمخاطر الاجتماعية، مثل الجريمة، الإدمان، أو الانحراف الأخلاقي.[٤]

المحور الثاني:الأمن الاجتماعي للأطفال فاقدي الرعاية

[١] نفين صابر عبد الحكيم ،استخدام اساليب العلاج الاسري لتحسين مستوى اتصال الطفل المصري المعرض للانحراف بأسرته،مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية وكليه الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،العدد السابع والعشرون ،2009ص1494

[٢] محمد حسين بدوي ،فاعلية جهود منظمات الجتمع المدني في تحقيق الرعاية المتكاملة لحماية حقوق الأطفال المعرضين للخطر ،مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية (كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلون العدد السادس والعشرين،2009ص1655

[٣] عبد الله بن ناصر السدحان، الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، دار طويق للنشر، ط2، 2002، الصفحة 65.

[٤] هاني جرجس عياد، نظام الأسر البديلة في رعاية الأطفال مجهولي النسب: التحديات والفرص، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 12، القاهرة، 2020، ص45.

- **أولاً :اشكال وابعاد الامن الاجتماعي المختلفة**

يعد الأمن الاجتماعي هو الشكل العام للاهتمام بالفرد ولكنه متعدد ويتفرع منه مجموعة من الأشكال والتي تتمثل في الآتي :-

١. الامن الصحي

تعد الصحة اهم ما يمتلكه الإنسان حيث أنه إذا تمتع بصحة جيدة تمكن من العيش بأمان واستقرار وسعادة وترتبط الصحة بالاحتياجات الأساسية للفرد من مسكن وماء نظيفة صالحة للاستخدام الادمي

وغذاء فالأمراض المعدية والتي تسبب الوفاة لعدد كبير من الأطفال ترتبط بنقض الغذاء والأوضاع المتردية للمسكن وتلوث المياه وعدم صلاحياتها للشرب سببا من وجود أمراض تؤثر على صحة الإنسان ولذلك يرتبط الأمن الصحي بالأمن الاجتماعي ويظهر ذلك فى توفير بيئة صحية ومسكن ومياه وصرف صحي وحملات توعية وتطعيم ضد أي أمراض معدية وخطيرة تؤثر على صحة الإنسان سلبا .[١]

٢. الامن الغذائي والبيئى

الغذاء هو أساس الحياة إذ لا يستطيع الإنسان الوجود بدونه ويتحقق الأمن الغذائي بالاكتفاء الذاتي من السلع وعدم استيرادها حيث بتوافر الموارد الغذائية لأي مجتمع يتحقق الاستقرار الاجتماعي والاتجاه إلى التنمية ومن ثم فالأمن الغذائي هو سببا أساسيا في وجود الأمن الاجتماعي .[٢]

اما الأمن البيئي يتمثل فى القضاء على كافة مظاهر التلوث التي تعوق الإنسان من الرفاهية والتمتع بالحياة نظرا لتلوث كل عناصر البيئة وبمكافحته والحفاظ على البيئة من أي مظهر من مظاهر التلوث يتحقق الأمن البيئي الذي هو أساس في تحقيق الأمن الاجتماعية.[٣]

[١] منى عطية خزام خليل ، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2010، ص87 .

[٢] منى عطية خزام خليل ، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، المرجع السابق، ص91.

[٣] سارة بلتاجي، الأمن الإجتماعي - الإقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، ط2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصر، 2016، ص57.

٣. الأمن الاقتصادي

يمثل الاقتصاد أحد مقومات الحياة الاجتماعية والقواعد الأساسية لاستمرار الحياة ويتحقق الأمن الاقتصادي بتوفير الغذاء والمسكن والملبس ومنع الاستغلال والتصدي للفساد وحماية المال العام وتنمية الموارد والقضاء على البطالة ومن هنا فالأمن الاقتصادي هو أحد أهم اشكال الامن الاجتماعي وبدونه تنتشر الجرائم والخوف بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى خلل في الأمن الاجتماعي ككل، لذلك فالأمن الاقتصادي جزء لا يتجزأ من الأمن الاجتماعي.[١]

٤. الامن النفسي

حماية النفس والمحافظة عليها من أهم عوامل الطمأنينة والثقة لدي الفرد حيث أن الإنسان إذا اطمئن على نفسه أصبح مقبلا على الحياة وأمن الانسان يعني توازن شخصيته واستقرارها وعدم الخوف من أي مصدر. وانعدام الأمن النفسي له العديد من الآثار السلبية التي تؤثر على الفرد والمجتمع معا وبذلك فإن شعور الفرد بالأمن النفسي يرتبط بعلاقاته مع الجماعة والمجتمع ولذلك فإن الأمن النفسي مرتبط بدرجة كبيرة بالأمن الاجتماعي.[٢]

كما تم تقسيم الأمن الاجتماعي إلى قسمين أساسيين وهما مجالات الأمن الخاصة بالشأن الداخلي وتوزع بين الأمن النفسي والبيئي والسياسي والمعيشي والمدني والحضاري ومجالات الأمن الخاصة بالشأن الخارجي وتنقسم إلى الأمن الفكري والعسكري والاقتصادي .[٣]

- **خصائص الأمن الاجتماعي**

للأمن الاجتماعي مجموعة من الخصائص والتي تتمثل فيما يلى :

- يعد من أهم مقومات الأمن الحياة الاجتماعية حيث إذا أمن الفرد على حياته استطاع التفاعل داخل المجتمع بإيجابية .[٤]

[١] فراس عباس وفاضل البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف المجتمع العراقي نموذجاً، ط1، دار المنهل للنشر والتوزيع، العراق، 2011، ص53.

[٢] فراس عباس وفاضل البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف المجتمع العراقي نموذجاً، المرجع السابق، ص59.

[٣] أحمد زردومي، الرعاية الاجتماعية للطفولة، مرجع سابق، ص83.

[٤] أحمد حسن عبد الله، الأمن الاجتماعي ومقوماته: دراسة نظرية تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، العراق، المجلد30، العدد الثالث، 2022، ص60.

- يمثل الأمن الاجتماعي أمن شامل على مستوي الفرد والمجتمع في جميع مجالات الحياة.
- يعتبر اساس قوي من أسس توطيد العلاقات بين أفراد المجتمع والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية
- يعمل على تنمية مهارات وقدرات الفرد ومن ثمً تقدم المجتمع ونهضته
- يحافظ على استقرار المجتمع توازنه وكافة النظم بداخله
- يتميز بالديناميكية والاستمرار فهو مستمر ومتطور بتطور المجتمع فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية.[١]

ثانيا : أنواع الأطفال فاقدي الرعاية واحتياجاتهم

- الأطفال الأيتام

يواجه الأيتام فقدانًا تامًا أو جزئيًا للوالدين، مما يعرضهم لفراغ نفسي واجتماعي، ويصبحون غالبًا مسؤولية أفراد الأسرة الممتدة أو مؤسسات الرعاية..[٢]

الأيتام غالبًا ما يحتاجون إلى دعم نفسي مكثف للتعامل مع فقدان ذويهم، بالإضافة إلى تأمين الاحتياجات الأساسية مثل المسكن، التعليم، والرعاية الصحية. كما أن غياب الرقابة الأبوية يمكن أن يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال أو الانخراط في أعمال خطيرة. المؤسسات التي ترعى الأيتام تلعب دورًا مهمًا، لكن من الضروري أن تسعى هذه المؤسسات لتقديم بيئة قريبة من الجو الأسري، حيث يتم تلبية احتياجاتهم من الحب والرعاية العاطفية وليس فقط الاحتياجات المادية[٣]

- الأطفال المهملون [٤]

يشكلون فئة من الأطفال الذين يعانون من تدهور في جودة حياتهم بسبب الإهمال الأسري الذي يؤثر بشكل كبير على نموهم العقلي والجسدي. هؤلاء الأطفال، الذين

[١] أحمد حسن عبد الله، الأمن الاجتماعي ومقوماته: دراسة نظرية تحليلية، المرجع السابق، ص69.
[٢] طارق عبد الرؤوف محمد، رعاية الأيتام: اتجاهات عربية، ط1 ، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص32.
[٣] حواوسة جمال ، دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي: رؤية اجتماعية تحليلية، مجلة الدراسات، الجزائر، العدد3 ، 2018، ص92.
[٤] فاطمة عبداللطيف محمد، برامج وخدمات الحماية الاجتماعية المقدمة للأطفال العاملين، مجلة جامعة أسيوط للدراسات الاجتماعية، مصر، العدد 32، 2017، ص 63.

يفتقرون إلى الرعاية الكافية من أسرهم، يواجهون تحديات عميقة على مختلف الأصعدة، حيث يترسخ شعورهم بالعزلة واللامبالاة من البيئة التي يفترض أن تكون مصدر الأمان والدعم. الإهمال الأسري يمكن أن يكون نتيجة لأسباب متنوعة، أبرزها الفقر المدقع الذي يجعل الأسرة غير قادرة على تلبية احتياجات الطفل الأساسية من غذاء وملبس ومأوى، أو تفكك الأسرة بسبب الطلاق أو غياب أحد الوالدين. في حالات أخرى، قد يكون الإهمال ناتجًا عن الإدمان أو الأوضاع النفسية المضطربة لدى الأبوين، مما يؤدي إلى تجاهل احتياجات الأطفال بشكل مستمر.[1] وقد يظهر الأطفال المهملون مشاكل سلوكية مثل التمرد والعدوان والعزلة الاجتماعية، ويحتاجون إلى تدخل نفسي وبيئة بديلة للتعافي. إذا لم تُعالج المشكلة، قد تتطور إلى دوامة من العنف والإدمان لاحقًا..[2]

الأطفال المشردون

الأطفال المشردون يمثلون واحدة من أخطر الفئات التي تعاني من انعدام الاستقرار والحرمان من أبسط حقوق الطفولة. هؤلاء الأطفال يعيشون بلا مأوى، وهم ضحايا ظروف قاسية مثل النزاعات الأسرية، الفقر المدقع، الكوارث الطبيعية، أو الحروب. بعضهم قد فرّ من بيئة منزلية معادية بسبب العنف الأسري أو سوء المعاملة، بينما فقد الآخرون أسرهم بسبب التفكك الأسري أو الموت. يعيش هؤلاء الأطفال في الشوارع بلا رعاية أو حماية، مما يجعلهم عرضة لمجموعة واسعة من المخاطر التي تهدد حياتهم ومستقبلهم.[3]

- **الاطفال المفقودون**

الأطفال المفقودون أو المتخلى عنهم يمثلون إحدى الفئات الأكثر عرضة للمخاطر النفسية والجسدية والاجتماعية. هذه الفئة من الأطفال تضم أولئك الذين ينفصلون عن أسرهم بسبب ظروف قهرية مثل الكوارث الطبيعية، الحروب، أو النزاعات المسلحة، وأيضًا أولئك الذين تُتخلى عنهم أسرهم عمداً نتيجة الفقر المدقع، الوصمة الاجتماعية، أو عدم القدرة

[1] عبد الله بن ناصر السدحان، الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، ط1، دار طويق للنشر، السعودية، 2002، ص 65.

[2] أم الخير مصات ، دور المؤسسة الكفيلة في تحقيق التوافق الاجتماعي لدى الطفل المسعف، مجلة جامعة ورقلة للعلوم الاجتماعية، الجزائر، العدد 88، 2015،ص 23

[3] إيمان محمود، أطفال الشوارع: ضحايا ومذنبون، مؤسسة وكالة الصحافة العربية، ط١، مصر، ٢٠١٨، ص ١٠٨.

على تحمل مسؤولية تربيتهم. بعض الأطفال قد يكونون ضحايا للاختطاف أو الاتجار بالبشر، بينما يتعرض آخرون للإهمال الذي يؤدي إلى فقدانهم أو انفصالهم عن أسرهم.[١]

لأطفال الذين لا يمكن إعادتهم لأسرهم، تعد الرعاية البديلة ضرورية لضمان استقرارهم النفسي والاجتماعي، مثل الكفالة أو التبني أو دور الرعاية المتخصصة. يجب أن تكون البيئة البديلة آمنة وموجهة لتلبية احتياجات الطفل، مع برامج تعليمية وتأهيلية تساعدهم في إعادة الاندماج في المجتمع..[٢]

- **الأطفال ضحايا العنف الأسري**

يمثلون إحدى الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، حيث يعانون من أضرار جسدية ونفسية عميقة نتيجة تعرضهم المتكرر للعنف داخل منازلهم، المكان الذي يُفترض أن يكون أكثر الأماكن أمانًا لهم. العنف الأسري الذي يتعرض له الأطفال قد يأخذ أشكالًا متعددة، من الضرب المبرح، الإيذاء الجسدي، الإهمال العاطفي، وحتى الإساءة اللفظية المستمرة. جميع هذه الأشكال تؤثر سلبًا على نموهم النفسي والاجتماعي وتترك ندوبًا يصعب محوها.[٣]

العنف الأسري يؤثر أيضًا على الطريقة التي ينظر بها الأطفال إلى العالم من حولهم. فهم غالبًا ما يتبنون معتقدات خاطئة مثل أن العنف وسيلة مقبولة لحل المشكلات، مما يزيد من احتمالية أن يصبحوا هم أنفسهم معتدين في المستقبل. هذا التأثير المتوارث للعنف يجعل من الضروري التدخل المبكر لقطع هذه السلسلة ومنع انتقال العنف من جيل إلى آخر.[٤]

١. الاحتياجات النفسية والعاطفية للأطفال فاقدي الرعاية

الاحتياجات النفسية والعاطفية للأطفال فاقدي الرعاية تشكل جزءًا أساسيًا من عملية دعم هؤلاء الأطفال وتقديم الرعاية المناسبة لهم. فبينما يواجه هؤلاء الأطفال تحديات جسدية تتعلق بفقدان الرعاية الأسرية، فإن التحديات النفسية والعاطفية قد تكون أكثر عمقًا وتأثيرًا على نموهم وتطورهم. إن فقدان الطفل لبيئته الأسرية يعني غياب مصدر أساسي للدعم العاطفي والمادي،

[١] () أحمد محمد صبري، الرعاية الاجتماعية للأيتام: دراسة تحليلية لتجارب دولية وعربية، ط2، دار الفكر العربي مصر، 2018، ص65.

[٢] () عبد الله بن ناصر السدحان، الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، مصدر سابق، ص104

[٣] () زينب محمد القضاة، فاعلية برنامج إرشادي جمعي في تنمية مستوى الصلابة النفسية لدى عينة في قرى الأطفال العالمية (SOS)، مرجع سابق، ص 152.

[٤] () محمود عبدالحي محمد ، الاهتمام بالطفولة وأثره في منع الانحراف وتحقيق التنمية، ط1، دار الفكر والقانون ، دار الفكر والقانون، مصر، 2018، ص56.

وهذا يؤثر بشكل كبير على استقرارهم النفسي وقدرتهم على التأقلم مع حياتهم الجديدة في المؤسسات أو البيئات البديلة. لذا، فإن تلبية احتياجات هؤلاء الأطفال النفسية والعاطفية تتطلب منهجًا شاملًا يعالج مختلف جوانب النمو النفسي[١]

٢. الاحتياجات الصحية والتعليمية للأطفال فاقدي الرعاية

الأطفال فاقدو الرعاية يواجهون مخاطر صحية متزايدة بسبب غياب الرعاية المستمرة، مثل نقص التطعيمات والعناية الطبية الوقائية. العيش في بيئات غير مستقرة يزيد من تعرضهم للأمراض والمشاكل الصحية مثل سوء التغذية واضطرابات النوم. لذا، من الضروري توفير رعاية صحية متكاملة من خلال التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتقديم الرعاية الطبية المتخصصة والبرامج الصحية للعاملين مع هؤلاء الأطفال.

والتعليم هو من الاحتياجات الأساسية للأطفال فاقدي الرعاية، حيث يعانون من ضعف تحصيلهم العلمي بسبب غياب التوجيه الأسري. يجب توفير بيئة تعليمية متخصصة لهم داخل المؤسسات، تشمل برامج تعليمية وتأهيلية تنمي مهاراتهم الأكاديمية والاجتماعية. كما يجب تعزيز مهارات التفكير النقدي والإبداعي وتنمية المهارات الحياتية اللازمة لاندماجهم السليم في المجتمع..[٢]

ج. الاحتياجات القانونية والاجتماعية للأطفال فاقدي الرعاية

في إطار الاحتياجات القانونية والاجتماعية، يتطلب الأمر ضمان حقوق الأطفال فاقدي الرعاية وحمايتهم من جميع أنواع الاستغلال أو الإيذاء. هؤلاء الأطفال بحاجة إلى نظام قانوني يضمن لهم حماية من أي انتهاكات محتملة، سواء كانت بدنية أو نفسية أو اقتصادية. القانون يجب أن يضمن لهم الوصول إلى العدالة وأن يكونوا تحت رعاية مؤسسات قادرة على تأمين حقوقهم وحمايتها من أي جهة قد تسعى لاستغلالهم.[٣]

[١] وفيق صفوت مختار، استراتيجيات تربوية في رعاية الأطفال، ط2، دار الكتب العلمية للنشر، لبنان ،2019، ص73.
[٢] أحمد زردومي، الرعاية الاجتماعية للطفولة، مصدر سابق، ص51
[٣] فاطمة عبداللطيف محمد، برامج وخدمات الحماية الاجتماعية المقدمة للأطفال العاملين، مصدر سابق، ص79

المحور الثالث

واقع الأمن الاجتماعي للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية فى العراق

أولاً : آليات عمل دور الرعاية الإجتماعية

يتم العمل داخل دور الرعاية الاجتماعية في العراق وفقا بمنهجية معينة إذ يتم عمل استمارة لكافة دور الرعاية الاجتماعية بمختلف أقسامها وتحتوي على عدد المستفيدين الموجودين والمغادرين وفقا للوحدة والفئة العمرية. [١]

- **أنواع دور الرعاية الاجتماعية**

وتصنف دور رعاية الدولة للأطفال على النحو الآتي :-

١- دور الدولة للأطفال : وتضم الأطفال الأيتام من عمر الولادة وحتى اتمامهم السن الخامسة من العمر ومن كلا الجنسين .

٢- دور الدولة للصغار : وتضم الأطفال الأيتام من عمر ست سنوات ولغاية الثانية عشر من العمر .[٢]

٣- دور الدولة للأحداث : وتضم الأيتام من عمر الثانية عشر ولغاية اتمامهم الثامنة عشر من العمر ويجوز تمديدها فترة اخرى لبقاء المستفيد اذا كان في الصفوف المنتهية من الدراسة الاعدادية او ما يعادلها كما تقسم تلك الدور الى قسمين،

دور للإناث ودور للذكور دور الدولة للأطفال تكون مختلطة. [٣]

ثانياً: التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق الأطفال

- **القوانين العراقية لحماية الأطفال فاقدى الرعاية**

[١] تقرير وحدات الرعاية الاجتماعية، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية لعام 2005، متاح على: https://www.cosit.gov.iq/documents/welfare/metadat

[٢] نفس التقرير السابق.

[٣] تقرير وحدات الرعاية الاجتماعية، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية لعام 2005، مرجع سابق.

تمثل التشريعات القانونية القواعد التي تستهدف حماية النظام الاجتماعي إذ تعمل على القضاء على المساوئ واي شكل من أشكال الظلم الاجتماعي وتكفل سبل الرعاية للطبقات التي تعاني من ازمات اقتصادية وتحسن لهم ظروف المعيشة ولذلك قامت دولة العراق بين القوانين التي تكفل حقوق الاطفال فاقدي الرعاية الأسرية إذ قامت العراق بحماية الاطفال بصورة عامة ومن ثم سنت العديد من القوانين والتي من ضمنها قانون رعاية الأحداث وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل وقانون العقوبات. كما أبرمت العراق "اتفاقية حقوق الطفل" الدولي وهي كلها تدعو إلى حماية الطفل وعدم استغلاله أو تعرضه للخطر.[١]

ويقوم العراق بحماية الاطفال فاقدي الرعاية الأسرية عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حيث أنها هي المسئولة عن إدارة مؤسسات الخدمة الاجتماعية للأيتام ومدارس تأهيل الأحداث في دائرة اصلاح الأحداث كما تعمل على تقديم برامج تهدف إلى جمع اطفال الشوارع وتوفير الحماية لهم. [٢]

وزارة الداخلية تعتني الوزارة بجميع الاطفال المشردين والمتسولين وتضعهم في المؤسسات الايوائية ومدارس التدريب التي تتبع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية

وأشارت مواد القانون العراقي الى حماية الاطفال المحرومين من بيئة أسرية على هذا النحو

ان للدولة مسئولية تجاه الاطفال الصغار أو الأحداث عند تعرضه لاي خطر سواء كان\ داخل أسرته أو خارجها وفي حالة حدوث ضرر بالطفل فإن المحكمة المختصة البيئة الصحية التي تساعد الطفل على النمو والتربية بشكل صحيح حتي إذ لزم الأمر وصعه في أحدي دور الدولة أو لدي أحد اقربائه أن وجد.[٣]

ولقد أجاز القانون العراقي أن الأطفال الأحداث يحق لمحكمة الأحداث ان تضمهم إلى زوجين بعد تقديمهم طلب مشترك للمحكمة وذلك بعد التأكد من الشروط القانونية للزوجين وقدرتهما على إعالة الصغير وتربيته ووجود حسن النية لديهما ولابد أن يكونوا عراقيان ولابد أن يكونوا معروفين بحسن السيرة والعقل والسلامة من الأمراض المعدية . [٤]

١() المرجع السابق، ص 80.
٢() المرجع السابق. ص 92.
٣() محمد مجدي البتيتي، التشريعات الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ،2001، ص68.
٤() المادة (25) من قانون الأحداث العراقي الصادر برقم 76 الصادر عام 1983.

كما أكدت المادة ٢٦ من قانون الأحداث إلى أن الصغير أو الحدث عند إصابته بتخلف عقلي فعلي الدولة أن تضعه في دور رعاية مخصصة لهذا المرض [١]

كما أكدت نص الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون الأحداث إلى أن في حالة. وجود الصغير أو الحدث دون أقارب أو أحد وتقدم أحدا مناسبا ومتوافق معه في الدين والجنسية فتصدر محكمة الأحداث طلبا بضم الصغير إليه لتربيته وتحسين سلوكه وفقا لتعهد مالى مناسب وتراقب المحكمة تنفيذ ذلك بموجب مراقب السلوك أو باحث اجتماعي .[٢]

كما أكد القانون على ضرورة حماية ورعاية. الاطفال الذين يعانون من مشاكل أسرية وحالات التفكك الأسري وفقدان أحد الوالدين أو عوق أو حجز أو سجن او توقيف أو عدم أهلية أو مجهول النسب بتوفير البيئة المناسبة لهم لتعويض الحمام الأسري الذين يفتقدونه وتعويض ما يتعرضون إليه من اذي ولذلك تهمل على توفير مسكن وماكل وملبس ومصروف جيب وذلك توافقا مع أحكام الباب الثالث من قانون الرعاية الاجتماعية وأحكام نظام دور الدولة رقم ٥لسنة ١٩٨٦.[٣]

كما توفر لهم الدولة التعليم والالتحاق بالمدارس والاخضاع للإشراف الصحي والتربوي والاجتماعي ومن ثمً قللت الدولة من حالات التفكك والتشرد والعمل المبكر لتجنب الآثار السلبية التي تلحق بالأطفال من أجل حمايتهم وتوفير بيئة مناسبة لهم. [٤]

- **اتفاقية حقوق الطفل ودور العراق فى تطبيقها**

تشكّل اتفاقية حقوق الطفل التي أُقرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة[٥] عام ١٩٨٩ نقطة تحول في مسار حماية الطفولة في العالم، حيث وضعت الأسس القانونية والأخلاقية التي ينبغي للدول الالتزام بها لضمان أمن وسلامة الأطفال وتأمين نشأتهم السليمة. حينما صادقت العراق على هذه الاتفاقية عام ١٩٩٤، أصبح لزامًا عليها أن تترجم هذه المبادئ السامية إلى تشريعات وإجراءات فعلية على أرض الواقع، وخاصة فيما يخص الأطفال

[١] المادة (26) من قانون الأحداث العراقي الصادر برقم 76 الصادر عام 1983.
[٢] المادة (27) من قانون الأحداث العراقي الصادر برقم 76 الصادر عام 1983.
[٣] أحكام الباب الثالث من قانون الرعاية الاجتماعية وأحكام نظام دور الدولة رقم 5 لعام 1986.
[٤] المادة 20من تقرير اتفاقية حقوق الطفل عام 2013.
[٥] الأمم المتحدة. اتفاقية حقوق الطفل. (1989). استرجعت من https://www.unicef.org/arabic/crc/

فاقدي الرعاية الأسرية الذين يشكّلون إحدى أكثر الفئات هشاشة وتعرضًا للمخاطر في المجتمع العراقي.

لقد نصت الاتفاقية على مجموعة من الحقوق الأساسية للأطفال، مثل حقهم في البقاء والنماء، والحماية من الاستغلال والعنف بكافة أشكاله، وضرورة منحهم رعاية أسرية ملائمة أو بديلة في حال فقدانهم للرعاية من آبائهم وأمهاتهم. ومع أن هذه الأسس قد أدرجت ضمن سياسات وقوانين عراقية، مثل قانون رعاية الأحداث، وقانون رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ورغم إنشاء مؤسسات كهيئة رعاية الطفولة ودور الإيواء، إلا أن الواقع الميداني يكشف عن تحديات جمة تعترض التطبيق الكامل لهذه الحماية.

في السياق العراقي، أفضت عقود من الحروب والنزاعات والفقر والاضطرابات السياسية إلى اتساع شريحة الأطفال الذين حرموا من أسرهم أو من رعاية أسرية مستقرة. وبموجب التزاماتها الدولية، سعت الحكومة العراقية عبر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى احتضان هؤلاء الأطفال ضمن مؤسسات الرعاية البديلة، وكذلك من خلال البرامج المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وقد شملت هذه الجهود توفير التعليم والرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، وتطوير قدرات مقدمي الرعاية، إضافة إلى محاولة إدماج الأطفال في المجتمع المحلي وتعزيز احترام حقوقهم ومشاركتهم في الحياة العامة.[1]

ورغم جدية الجهود المبذولة، تواصل العراق مواجهة العديد من العقبات أمام تحقيق الحماية الشاملة للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية، إذ لا تزال أوضاع بعض دور الإيواء تعاني من ضغط الأعداد وضعف القدرات المادية والبشرية، ما ينعكس سلبًا على جودة الرعاية المقدمة. كما أن استمرار النزاعات في بعض المناطق والظروف الاقتصادية الصعبة أدى إلى ازدياد حالات فقدان الرعاية الأسرية، وأضعف من فرص تطبيق آليات لمّ شمل الأسر أو إيجاد أسر بديلة ملائمة. يضاف إلى ذلك استمرار بعض المفاهيم الاجتماعية السلبية التي تضع وصمة عار على الأطفال المقيمين في دور الرعاية، مما يصعب من عملية دمجهم اجتماعياً ونفسياً.

وعلى ضوء ذلك، تظهر الحاجة الملحة إلى تطوير سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة، تعزز جهود حماية الأطفال وتوفر منظومة رعاية بديلة متكاملة تعتمد على الأسرة الممتدة أو الرعاية الأسرية البديلة كلما أمكن، مع ضرورة الاستثمار في تدريب الكوادر

[1] يونيسف العراق. (2018). برنامج حماية الطفل. استرجعت من https://www.unicef.org/iraq/ar/child-protection

العاملة في مجال حماية الطفل. كما أن تعزيز التوعية المجتمعية والتثقيف بقيم حقوق الطفل سيسهم في الحد من الوصمة الاجتماعية وتسريع عمليات دمج هؤلاء الأطفال في المجتمع. ويبقى التحدي الأكبر أمام العراق هو توفير الموارد الكافية ورسم سياسات تتفاعل باستمرار مع المتغيرات الميدانية، بحيث تضمن تفعيل التزامات العراق بموجب اتفاقية حقوق الطفل وتحقق الأمن الاجتماعي لجميع الأطفال، وخاصة فاقدي الرعاية، ضمن مناخ تسوده العدالة والمساواة والرعاية الكريمة.[١]

ثالثاً: التحديات التي تواجه تحقيق الرعاية الاجتماعية

- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**

تواجه دولة العراق مجموعة من التحديات التى اثرت على طبيعة الحياة الاجتماعية ومستوي الأفراد وذلك نتيجة لتدهور الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بها إذ تتمثل تلك التحديات في التحديات الأمنية والاقتصادية التي ادت الى ظهور الفئات المهمشة إلى جانب قلة الموارد المالية وعدم الكفاءة البيروقراطية وعدم إتاحة الموارد لتغطية كافة متطلبات العناية الاجتماعية.[٢]

١. التحديات الاقتصادية:

لقد عانت العراق مؤخرا من تدهور اقتصادها وذلك نتيجة كثرة الصراعات والمشكلات الاجتماعية بها وما جنته من آثار سلبية عديدة على الدولة فقد اعتمدت دولة العراق على استراتيجية الفقر للقضاء على الفقر وذلك منذ عام ٢٠٠٢ إلا أن تلك الاستراتيجية لم يتم تطويرها منذ ٢٠١٢ حتي تتوافق مع التضخم ونمو اسعار المواد الغذائية والسلع الضرورية كما أوضحت التقارير أن إعداد الفئات المهمشة.[٣]

٢. التحديات الاجتماعية:

كما تم رصد معاناة الرعاية الاجتماعية من عيوب كثيرة إلى جانب المشكلات المتعلقة

[١] الجباره، رعاية الطفولة في العراق: التحديات الراهنة والتوصيات، مجلة الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان، العدد 8، 2020، ص 45-59

[٢] فائز عبد الشهيد، اصلاح الرعاية الصحية في العراق: التحديات والفرص، مرجع سابق، ص112.

[٣] استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، متاح على: https://www.iraqoaj.net/iasj/pdf

بأرضيات الحماية والشمول وآليات الاستهداف وتحديد المستفيدين وقدرة النظام على استجابة حاجات هؤلاء الأفراد.[١]

يعاني نظام الرعاية الاجتماعية بالعراق من العديد من التحديات الصحية ومنها:-

- تدني النظام الصحي وعدم مرونته لتغطية الضمان الصحي للأفراد
- تشوه مفهوم الصحة وعدم وضوحه وعدم معرفة أثرها على الرعاية الصحية
- خلل الرعاية الصحية الأولية حيث أنها تمثل غالبية الرعاية الصحية وأساس بقية أنواع الرعاية الصحية
- فقدان قاعدة بيانات وطنية للصحة يتم اللجوء إليها عند وضع خطط تنموية للقطاع الصحي وتحديد ماهية الرعاية الصحية المقدمة . [٢]
- ولقد تأثر التعليم بالعديد من المؤثرات الناتجة عن الصراع من الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧ مع تنظيم داعش وما أعقبه من نزوح السكان وتدمير المنشآت التعليمية إلى جانب اثار الحرب المتخلفة في المدارس التي تهدد حياة المعلمين والمتعلمين بالإضافة إلى الممارسات الاجتماعية الخاطئة من زواج مبكر للفتيات ووضع أمني غير مستقر اكي ذلك إلى فقدان فرص التعليم إلى جانب وجود فجوة بين تعليم ولك نتيجة عدم التكافؤ بين نسبة مشاركة الفتيات مقارنة بالرجال في التعليم وعدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل من حيث المنهجية وطرق التعلم التمر الذي اخلف بيئة معرفية هشة وأدت إلى اضطرابات اجتماعية.[٣]

٣. التحديات السياسية:

يعد التغير السياسي والفساد من أكبر التحديات التي وقفت عقبة أمام تطوير الرعاية الاجتماعية فقد أكدت العديد من التقارير الرسمية على اختلاس الأموال وتوزيعها بطرق

[١] فضيل طلافحة، حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني: دراسة واقع أطفال فلسطين والعراق، رسالة دكتوراة، جامعة عمان العربية ،2008، ص65.

[٢] رشا ظافر محي الدين، وعيد رضا، دور التنظيمات النقابية في حماية حقوق العامل في العراق، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العراق، المجلد 13، العدد3، 2021، ص68.

[٣] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق من 2022-2031 ولجنة الأمر الديواني 343 رئاسة مجلس الوزراء ،بغداد ، 2023، ص23

مخالفة للقانون أو توجيها إلى فئات غير مستقرة كما يخالف النظام العدالة في توزيع الموارد على الفئات المستحقة إضافة إلى الروتين الإداري الذي يتطلب وقت طويل من اجل حصول الفئات المستحقة للرعاية الاجتماعية كما أن غياب الشفافية في كيفية توزيع الأموال والمساعدات التي تقدم للفئات المستحقة للرعاية الاجتماعية إلى جانب غياب آليات فعالة للمساءلة الأمر الذي ينعكس في زيادة حالات سوء الإدارة والفساد.[1]

- **تأثير هذه التحديات على واقع الأمن الاجتماعي للأطفال**

أثرت التحديات الاقتصادية بشكل مباشر وعميق على واقع الأمن الاجتماعي للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية في العراق، إذ أدى تدهور الاقتصاد نتيجة الصراعات المتكررة والمشكلات الاجتماعية إلى تزايد نسب الفقر بين الأسر، وأصبحت الفئات الأكثر هشاشة، كالأطفال، الأكثر تعرضًا للخطر والإقصاء الاجتماعي. إن عدم تطوير استراتيجية الفقر الوطنية لتواكب معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية منذ عام ٢٠١٢ جعل من الصعب على الكثير من الأسر توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة. هذا الواقع زاد من أعداد الأطفال المعرضين لفقدان الرعاية وزاد من هشاشة وضعهم الاجتماعي، حيث باتوا أكثر عرضة للتسرب من التعليم والانخراط في سوق العمل مبكراً أو الوقوع ضحايا للاستغلال بأنواعه.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أظهرت التقارير أن نظام الرعاية الاجتماعية يعاني عيوبًا عديدة تتعلق بآليات الاستهداف وتحديد المستفيدين، إضافة إلى ضعف قدرة النظام على تلبية الاحتياجات الفعلية لهؤلاء الأطفال. وتفاقمت المشكلات بسبب تحديات صحية كبيرة، منها تدني جودة النظام الصحي وعدم قدرته على توفير الضمان الصحي للفئات المهمشة، إلى جانب غياب قاعدة بيانات وطنية، ما يعرقل وضع خطط تنموية فعالة وتقديم رعاية صحية ملائمة للأطفال. كما أثرت الحروب والنزاعات، خاصةً خلال فترة سيطرة تنظيم داعش والنزوح الجماعي، على قطاع التعليم بشكل كبير، حيث جرى تدمير المدارس وفقد الكثير من الأطفال فرصهم في التعليم، مع بقاء الفجوة قائمة بين التحاق الفتيات

[1] عيد حسن الصبحيين، ومحمد سلامة الرصاعي، دور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين في الأردن، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعيه ، الأردن، المجلد 45، 2018، ص193

والـذكور. كـل ذلـك أسـهم في خلـق بيئـة معرفيـة هشـة وجعـل الأطفـال أكثـر عرضـة للاضطرابات الاجتماعية والجهل وممارسات اجتماعية ضارة مثل الزواج المبكر للفتيات، وهو ما يُهدد أمنهم الاجتماعي ومستقبلهم.

من النواحي السياسية، أدى عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد الإداري وتدني الشـفافية في توزيـع المـوارد إلى تقـويض جهـود الرعايـة الاجتماعيـة وغيـاب العدالـة بـين المستحقين. فغياب المساءلة وتفشي الروتين الإداري وافتقار النظام السياسي لآليات فعالة لتوزيع المساعدات بشكل عادل أثر بشكل واضح على فرص حصول الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية على الدعم والرعاية التي يحتاجونها. اختلاس الأموال وتوجيهها إلى الفئات غير المستحقة أو صرفها بطرق مخالفة للقانون، رفع من مستويات التهميش والحرمان لدى الأطفال، وزاد من التفاوت بين طبقات المجتمع، وأضعف الثقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، أصبح الكثير من الأطفال محرومين من شبكات الأمان الاجتماعي الأساسية، ما تركهم عرضة لمخاطر التشرد والعنف والانحراف، وعمّق من أزمة الأمن الاجتماعي لهذه الفئة، رغم كل الجهود المعلنة لتحسين أوضاعهم.

المحور الرابع منهجية البحث ونتائجه:

أولا منهجية البحث والفرضيات

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على عينة من دور الدولة لرعاية الأطفال في محافظة بغداد الذين يتراوح أعمارهم من (٨_١٨) سنة من الذكور والاناث وكان اختيار دور الدولة بطريقة العينة القصدية وتم توزيع الاستبيان على الأطفال المستفيدين من اربع دور دولة بطريقة الحصر الشامل وكان مجتمع البحث مكون من (٢٠٠) مبحوث وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج المهمة وفق فرضيات الدراسة الاتية :

١. هنالك علاقة بين الأمن التعليمي وفقدان الرعاية الأسرية

أظهر اختبار كاي تربيع وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الأمن التعليمي للطفل وفقدانه للرعاية الأسرية، حيث بلغت القيمة المحسوبة (٦,١١٥) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (١).

٢ هنالك علاقة بين. الأمن الاجتماعي وفقدان الرعاية

كشف اختبار كاي تربيع عن علاقة دالة بين شعور الطفل بالأمن الاجتماعي في الدار وبين عمره، حيث بلغت القيمة المحسوبة (٥٨,١٥٠) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (٤).

٣. هنالك علاقة بين القلق من المستقبل والحالة الأسرية

أظهر اختبار كاي تربيع علاقة دالة إحصائيًا بين شعور الطفل بالقلق بشأن مستقبله وحالته الأسرية قبل دخول الدار، حيث بلغت القيمة المحسوبة (٨٨,٩٧٧) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (٥).

٤ هنالك علاقة بين. الأمن الاقتصادي ورضا الطفل عن الرعاية

أظهر اختبار كاي تربيع وجود علاقة دالة بين حصول الطفل على مصروف مالي من الدار ومدى رضاه عن مستوى الرعاية، إذ بلغت القيمة المحسوبة (٨,٩٩٨) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (١)..

٥ هنالك علاقة بين الأمن الصحي وفاقدي الرعاية

كشف اختبار كاي تربيع عن علاقة دالة بين تلقي الرعاية الصحية والجنس، بلغت القيمة المحسوبة (٧١,٢٠٢) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (١).

٦. ا هنالك علاقة بين لأمن النفسي ومدى التكيف في الدار

أظهر اختبار كاي تربيع وجود علاقة دالة بين شعور الأطفال بالدعم النفسي ومدى تكيفهم مع أقرانهم في الدار، حيث بلغت القيمة المحسوبة (١٢,٩٧٠) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (١).

٧. هنالك علاقة بين الأمن القانوني ومدى الثقة والتكيف في الدار

أظهر اختبار كاي تربيع وجود علاقة دالة بين حصول الطفل على رعاية قانونية وبين شعوره بالثقة والتكيف في الدار، حيث بلغت القيمة المحسوبة (٤,٠٦٢) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (١).

ثانيا: النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

- أكدت الدراسة أن غياب الأسرة أو تفككها يضع الأطفال أمام مخاطر اجتماعية ونفسية خطيرة، وأن المؤسسات البديلة، رغم أهميتها، لا تعوّض بالكامل الدور العاطفي والوقائي للأسرة.
- أظهرت البيانات أن الأمن الاجتماعي للأطفال يتأثر بأبعاده المختلفة (الصحي، الغذائي والبيئي، الاقتصادي، النفسي)، وأن أي خلل في هذه الأبعاد يؤدي إلى تهديد استقرار الطفل وتوازنه النفسي والاجتماعي.
- أوضحت النتائج أن الأطفال فاقدي الرعاية، خصوصًا الأيتام والمهملين والمشردين وضحايا العنف الأسري، يحتاجون إلى بيئة بديلة أقرب ما تكون إلى الجو الأسري، تلبّي الاحتياجات العاطفية والتعليمية والصحية والقانونية.
- بينت الدراسة أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مثل الفقر وضعف النظام الصحي وتدهور التعليم والفساد الإداري، تسهم في زيادة هشاشة الأمن الاجتماعي للأطفال فاقدي الرعاية.
- أظهرت النتائج، استنادًا إلى التحليل الإحصائي (اختبارات كاي تربيع)، وجود علاقات دالة بين أبعاد الأمن الاجتماعي (التعليمي، الصحي، النفسي، الاقتصادي، القانوني) وبعض الخصائص الفردية والاجتماعية للأطفال (العمر، الجنس، الحالة الأسرية، مستوى الرضا عن الرعاية)، ما يعكس أثر هذه العوامل في تعزيز أو إضعاف الأمن الاجتماعي للأطفال داخل الدور.

التوصيات

- إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: تطوير بيئة دور الرعاية لتصبح أقرب إلى الجو الأسري، مع تعزيز برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال.

- إلى وزارة الصحة: تحسين مستوى الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية في الدور، مع ضمان المساواة بين الجنسين في تلقي الخدمات الصحية.
- إلى وزارة التربية: توفير برامج تعليمية داعمة للأطفال فاقدي الرعاية، بما يعالج ضعف التحصيل الدراسي ويعزز المهارات الحياتية والاجتماعية.
- إلى السلطة التشريعية والقضائية: تفعيل القوانين المتعلقة بحماية الأطفال فاقدي الرعاية وتسريع إجراءات تثبيت النسب أو التبني والرعاية الأسرية البديلة.

المصادر :

(١) أحمد حسن عبد الله. «الأمن الاجتماعي ومقوماته: دراسة نظرية تحليلية». مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج ٣٠، ع ٣، ٢٠٢٢، ص ٦٠.

(٢) أحمد حسن عبد الله. «الأمن الاجتماعي ومقوماته: دراسة نظرية تحليلية». مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج ٣٠، ع ٣، ٢٠٢٢، ص ٦٩.

(٣) أحمد محمد صبري. الرعاية الاجتماعية للأيتام: دراسة تحليلية لتجارب دولية وعربية. ط٢، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠١٨، ص ٦٥.

(٤) إيمان عباس الخفاف. الملف التدريبي الشامل للطفل غير العادي. — ص ٦٣.

(٥) إيمان محمود. أطفال الشوارع: ضحايا ومذنبون. مؤسسة وكالة الصحافة العربية، ط١، مصر، ٢٠١٨، ص ١٠٨.

(٦) الأمم المتحدة. اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩. https://www.unicef.org/arabic/crc/

(٧) أمّ الخير مصات. «دور المؤسسة الكفيلة في تحقيق التوافق الاجتماعي لدى الطفل المسعف». مجلة جامعة ورقلة للعلوم الاجتماعية، الجزائر، ع ٨٨، ٢٠١٥، ص ٢٣.

(٨) الجبّارة. «رعاية الطفولة في العراق: التحديات الراهنة والتوصيات». مجلة الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان، ع ٨، ٢٠٢٠، ص ٤٥–٥٩.

(٩) حواوسة جمال. «دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي: رؤية اجتماعية تحليلية». مجلة الدراسات، الجزائر، ع ٣، ٢٠١٨، ص ٩٢–٩٣.

(١٠) رشا ظافر محي الدين، وعيد رضا. «دور التنظيمات النقابية في حماية حقوق العامل في العراق». مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العراق، مج ١٣، ع ٣، ٢٠٢١، ص ٦٨.

(١١) سارة بلتاجي. الأمن الاجتماعي–الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري. ط٢، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصر، ٢٠١٦، ص ٥٧.

(١٢) استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق. https://www.iraqoaj.net/iasj/pdf

(١٣) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ٢٠٢٢–٢٠٣١. لجنة الأمر الديواني ٣٤٣، رئاسة مجلس الوزراء، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٣.

(١٤) طارق عبد الرؤوف محمد. رعاية الأيتام: اتجاهات عربية. ط١، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٧، ص ٣٢.

(١٥) فائز عبد الشهيد. «إصلاح الرعاية الصحية في العراق: التحديات والفرص». — ص ١١٢.

(١٦) فراس عباس، وفاضل البياتي. الأمن البشري بين الحقيقة والزيف: المجتمع العراقي نموذجاً. ط١، دار المنهل للنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١١، ص ٥٣.

(١٧) فاطمة شحاتة أحمد زايد. مركز الطفل في القانون الدولي العام. ط١، دار الخدمات الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

(١٨) فاطمة عبد اللطيف محمد. «برامج وخدمات الحماية الاجتماعية المقدمة للأطفال العاملين». مجلة جامعة أسيوط للدراسات الاجتماعية، مصر، ع ٣٢، ٢٠١٧، ص ٦٣.

(١٩) فاطمة عبد اللطيف محمد. «برامج وخدمات الحماية الاجتماعية المقدمة للأطفال العاملين». مجلة جامعة أسيوط للدراسات الاجتماعية، مصر، ع ٣٢، ٢٠١٧، ص ٧٩.

(٢٠) فضيل طلافحة. حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني: دراسة واقع أطفال فلسطين والعراق. رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، ٢٠٠٨، ص ٦٥.

(٢١) قانون الأحداث العراقي رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، المادة (٢٥).(٢٦) (٢٧)

(٢٤) محمد حسين بدوي. «فاعلية جهود منظمات المجتمع المدني في تحقيق الرعاية المتكاملة لحماية حقوق الأطفال المعرضين للخطر». مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية–جامعة حلوان، العدد ٢٦، ٢٠٠٩، ص ١٦٥٥.

(٢٥) محمد مجدي البتيتي. التشريعات الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠١، ص ٦٨.

(٢٦) محمود عبد الحي محمد. الاهتمام بالطفولة وأثره في منع الانحراف وتحقيق التنمية. ط١، دار الفكر والقانون، مصر، ٢٠١٨، ص ٥٦.

(٢٧) منى عطية خزام خليل. شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء. ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٨٧.

(٢٨) نفين صابر عبد الحكيم. «استخدام أساليب العلاج الأسري لتحسين مستوى اتصال الطفل المصري المعرّض للانحراف بأسرته». مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية–جامعة حلوان، العدد ٢٧، ٢٠٠٩، ص ١٤٩٤.

(٢٩) هاني جرجس عيّاد. «نظام الأسر البديلة في رعاية الأطفال مجهولي النسب: التحديات والفرص». مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، ع ١٢، ٢٠٢٠، ص ٤٥.

(٣٠) يونيسف العراق. «برنامج حماية الطفل»، ٢٠١٨. https://www.unicef.org/iraq/ar/child-protection

(٣١) أحكام الباب الثالث من قانون الرعاية الاجتماعية ونظام دور الدولة رقم (٥) لسنة ١٩٨٦. العراق، ١٩٨٦.

(٣٢) تقرير وحدات الرعاية الاجتماعية، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، ٢٠٠٥. https://www.cosit.gov.iq/documents/welfare/metadat

(٣٤) زينب محمد القضاة. «فاعلية برنامج إرشادي جمعي في تنمية مستوى الصلابة النفسية لدى عينة في قرى الأطفال العالمية (SOS)». — ص ١٥٢.

(٣٦) عيد حسن الصبحيين، ومحمد سلامة الرصاعي. «دور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين في الأردن». مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مج ٤٥، ٢٠١٨، ص ١٩٣.

(٣٧) وفيق صفوت مختار. استراتيجيات تربوية في رعاية الأطفال. ط٢، دار الكتب العلمية للنشر، لبنان، ٢٠١٩، ص ٧٣.